مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العـــدد الثانـــي والعشـــرون

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

نحو تجديد البحث الاجتماعي في الوطن العربي

أ.د. خضر زكريا
قسم الاجتماع
كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية
جامعة قطر

نحو تجديد البحث الاجتماعي في الوطن العربي

أ٠ د. خضر زكريا

قسم الاجتماع - جامعة قطر

السؤال الذي أحاول الإجابة عنه في هذا البحث هو :

كيف يكون البحث الاجتماعي جديداً أصيلاً ؟ وبصيغة أكثر تحديدا :

كيف يكون البحث الاجتماعي في الوطن العربي، في المرحلة الراهنة أصيلاً ؟

وللإجابة عن هذا السؤال لابد من طرح أسئلة متعلقة بمهمة الباحث الاجتماعي والغرض من عملية البحث نفسها.

هل يهدف البحث إلى تقديم النصائح والتوصيات لـ «أرباب العمل» أو أصحاب القرار (السياسيين، رجال الأعمال، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، العسكريين ... الخ) دون التدخل في مجال استخدام تلك النصائح أو التوصيات، ودون الاهتمام بالنتائج المترتبة على تنفيذها، أو بالمصالح الاجتماعية التي تخدمها ؟

أم يهدف إلى المساهمة الفعالة في صنع القرار (السياسي، أو الاقتصادي، أو الثقافي، أو التربوي ... الخ)، وبالتالي يتطلع إلى البحث عن حلول للمشكلات الاجتماعية الكبرى التي يعيشها المجتمع، انطلاقاً من مصالح اجتماعية محددة (طبقية أو فئوية أو قومية عامة) ؟

(١)

أطروحتنا الأولى في هذا الشأن أن الفئة الأولى من البحوث الاجتماعية لا تحقق شروط الأصالة المطلوبة. فالباحث الاجتماعي الذي يلبي طلب شركة منتجة لسلعة ما

لدراسة الاحتياجات والأذواق المتعلقة بهذه السلعة ؟ أو الذي يلبي طلب وزارة للتخطيط لدراسة اتجاهات الرأي حول أشكال أو أصناف العمل المرغوب، أو تقديم صورة عن حركة القوى العاملة خلال فترة زمنية محددة، أو الذي يجري بحثاً عن البرامج الذي يفضلها الناس لصالح هيئة الإذاعة والتلفزيون ... مثل هذا البحث هو متخصص «تقني» كأي تقني آخر في ميادين المعرفة المختلفة. هو باحث «له مجموعة من التقنيات يبيعها في صيغة خدمات دون أن يفكر في المشكلة الاجتماعية ككل» [1] .

ودون الإقلال من شأن هذا النوع من البحوث، فإنه لاينتج معرفة حقيقية، أي معرفة تعلل وتفسر وتؤول وتصوغ القانونيات، بكشفها عما هو عام وجوهري ومتكرر في الظاهرات. بكلمة واحدة، هذا النوع من البحوث لاينتج معرفة نظرية، وبالتالي لاينتج معرفة يمكن أن تكون جديدة، أصيلة وإبداعية.

وهنا لابد من إبداء ملاحظتين :

الأولى : إن كثيراً من الباحثين الاجتماعيين العرب مازالوا يتمسكون بهذا النوع من البحوث، مؤكدين على مقولة المدرسة الاختبارية (الإمبيرية) القائلة إن البحث الاجتماعي «العلمي» الوحيد هو ذلك الذي يدرس الظاهرة القابلة للقياس أو الاختبار، وإن ما عدا ذلك لايدخل ضمن موضوع علم الاجتماع، على الرغم من أن علم الاجتماع الغربي (وبخاصة الأمريكي) الذي أنتج هذه المدرسة قد تجاوزها.

والثانية : إن هذا النوع من البحوث يؤدي، بمعرفة بعض رواده، وبعدم معرفة أكثريتهم، إلى تهميش علم الاجتماع في الوطن العربي، بل وإلى تكريس تبعيته المتخلفة للعلم الاجتماعي الغربي، وبالتالي المساهمة في تكريس تبعية بلداننا للنظام الرأسمالي العالمي [2]، إذا توقف الباحث عند حدود الدراسة «الميدانية» لظاهرات منعزلة.

إن البحث الميداني «الإمبيري» يمكن أن يشكل حلقة أساسية في سلسلة المعرفة الاجتماعية الإبداعية، ولكنه لايمكن أبداً أن يشكل بحدّ ذاته، تلك المعرفة.

(٢)

هذا ليس رفضاً للبحث الاختباري.

على العكس من ذلك نحن نعتقد أن النظرية لاتكون علمية، إلا إذا كانت قابلة للاختبار التجريبي عن طريق الممارسة العملية لكن «الواقع التجريبي كالطلسم لا تفك رموزه إلا بنشاط الفكر النظري والمنتج لأدوات المعرفة» [٣] النشاط النظري الخلاق هو الذي يمكن الباحث من رؤية جوهر الأحداث وراء ظواهرها، ويتيح له الكشف عن الخيوط الخفية التي تربط الأحداث والظواهر، هو وحده الذي يجعل فوضى الأحداث الظاهرية معقولة.

والنظرية المطلوبة ليست نظرية «كاملة»، «ناجزة»، ليست مذهباً أو عقيدة يتمسك الباحث بكل ماجاء فيها، ويطبقه على الواقع، كما يرى بعضهم. بل هي نتاج الجدل المتواصل بين النظري والاختباري. والإبداع في البحث الاجتماعي يقوم، بالضبط، في الانطلاق من الواقع لاختبار النظرية، أي ما اكتشف سابقاً من قانونيات ومقولات، من جهة، ولصوغ قانونيات ومقولات جديدة مستخلصة من الواقع الاجتماعي، ومكرسة لتغييره، من جهة أخرى.

فجدل النظري والاختباري هذا ليس مجرد «تطبيق» لنظرية ما على الواقع الاجتماعي، لأن مثل هذا التطبيق يعني أن منطلق معالجة الواقع هو الفكر، وليس الواقع المتجدد نفسه. وهذا منهج عقيم لا ينتج معرفة أصيلة. «إن تطبيق الفكر المتكون على الواقع الجديد لايمكن أن يؤدي في نهاية الأمر إلى معالجة هذا الواقع نظرياً، أي إلى معرفته، بل إلى إدخاله بالعنف في قوالب الفكر المتكون المحددة» [٤].

(٣)

غير أن الانطلاق من الواقع لا يعني رفض كل فكر نظري مسبق، أي رفض ما أنتجه الفكر الاجتماعي العالمي، سواء بدعوى تفرد الواقع الاجتماعي العربي، أو بدعوى «العلمية» و «الموضوعية» التي لا تتم، في رأي بعض الباحثين، إلا عن طريق استخدام «وسائل متحررة من الصفات الذاتية للباحث (معتقداته وميوله واتجاهاته وأفكاره)[٥].

(أ) إن النظرة التي تلح على «خصوصية المجتمع العربي (أو الإسلامي)، بمعنى تفرده واختلافه، في كل شيء، عن المجتمعات الأخرى، تتجاهل السمات العامة لتطور المجتمعات البشرية ولبنياتها الأساسية في كل مرحلة من مراحل ذلك التطور، وتتجاهل وحدة الثقافة الإنسانية (بما فيها العلم بعامة والعلم الاجتماعي بخاصة)، والتأثيرات المتبادلة المتعاظمة بين ثقافات جميع الأمم والشعوب.

فضمن إطار السمات العامة لتطور المجتمعات البشرية تمكن رؤية مكان المجتمع العربي، «وخصوصيات» هذا المجتمع، والاختلافات التي تميزه عن غيره من المجتمعات. وضمن إطار ما توصل إليه العلم الاجتماعي حتى الآن، وفي مختلف بلدان العالم، يمكن البحث عن موضوعات، ومناهج، وأساليب لعلوم المجتمع في الوطن العربي تتلاءم مع واقع المجتمع العربي الراهن.

إن الأمر لا يتعلق «باختراع» علم جديد ينسخ كل ما قبله أو ما عداه، بل بالاستناد إلى ما أنتجه الفكر الاجتماعي بعامة، وعلم الاجتماع بخاصة لدراسة الواقع الاجتماعي العربي المتميز المتجدد، للوصول إلى قانونيات ومقولات تسهم في حل مشكلات المجتمع العربي من جهة، وإغناء العلم الاجتماعي والنظرية الاجتماعية من جهة ثانية.

ومن هنا لا نرى معنى للدعوة إلى «علم اجتماع عربي» أو «إسلامي» فليس هناك علم اجتماع «فرنسي» وآخر «ألماني»، وثالث «روسي» ورابع «صيني» ...الخ (إلا إذا قصد بعلم الاجتماع العربي، علم اجتماع يعالج المشكلات العربية والمسائل الخاصة التي يطرحها تطور المجتمع الغربي).

فالانقسام في علم الاجتماع ليس مبنياً على أسس قومية، أو دينية، أو جغرافية، بل هو انقسام بين اتجاهات ومدارس وتيارات، يتبناها علماء وباحثون من مختلف الأمم والمناطق. (وإن كان يمكن ملاحظة انتشار مدارس معينة في بعض البلدان، تبعاً لتاريخ نشوء العلم الاجتماعي، ولطبيعة المشكلات التي واجهتها تلك البلدان).

(ب) ولاشك في أن العلاقة وثيقة بين المدارس الاجتماعية وبين الاتجاهات الإيديولوجية المعبرة عن مصالح طبقات اجتماعية معينة أو قوى اجتماعية معينة، وربما عن مصالح أمم بعينها تجاه أمم أخرى. ذلك أن «فصل البعد الإيويولوجي عن البُعد العلمي أمر مستحيل في الفكر الاجتماعي» [٦] كما يقول سمير أمين.

وهناك بعض المدارس الاجتماعية التي أعلنت ارتباط النظرية العلمية التي تنتجها بمصالح اجتماعية معينة (مصالح أمة أو طبقة أو تحالف اجتماعي) وسعيها لتغيير المجتمع وفق تلك المصالح، فربطت بذلك العلم الاجتماعي بالإيديولوجي. غير أن المدارس والتيارات الاجتماعية الأخرى، رغم إعلانها «الحياد» و «العلمية» و «الموضوعية» عبر ت أيضاً عن مصالح اجتماعية معينة، ورغم إعلانها رفض الإيديولوجيا في العلم الاجتماعي، فقد وصلت إلى نتائج ذات طابع إيديولوجي. ولن أعود هنا إلى هذا الموضوع الذي بينت وجهة نظري بشأنه في بحوث سابقة [٧].

ما أود تأكيده هو أنه لابد من الاعتراف بالمضمون الإيديولوجي للمدارس الاجتماعية المختلفة، وأن الباحث الاجتماعي لايمكن أن «ينسلخ من جلده»، أي أن يتحرر من

«معتقداته وميوله واتجاهاته وأفكاره» مهما حاول ذلك وكيفما سعى إليه. إن «انحياز» الباحث الاجتماعي لجهة من جهات الصراع الاجتماعي يبدأ من اللحظة التي يختار فيها موضوع بحثه. فالسؤال عن الموضوع الذي نهتم بدراسته من سيل الأحداث المتواصل في المجتمع، لابد وأن يتعلق، قبل كل شيءٍ آخر، بموقف الباحث من تلك الأحداث، بما يعده جوهرياً أو ثانوياً، بالمصالح التي يخدمها الكشف عن حقائق اجتماعية بعينها. ويستمر «التحيز» عبر عملية البحث نفسها وصولاً إلى صوغ النتائج.

غير أن المضمون الإيديولوجي للمدارس الاجتماعية المختلفة يجب ألا يمنعنا من الاستفادة منها والاستناد إليها، **ولكن بشرط تجاوزها**.

إن مجرد تبني نظرية معينة، و «تطبيقها» في دراسة ظاهراتٍ معينةٍ لا ينتج معرفة أصيلة، ولا يمثل نشاطاً إبداعياً خلاقاً، بغض النظر عن النظرية التي يتبناها الباحث : الماركسية، الوظيفية، البنيوية، الاختبارية، التفاعلية الرمزية ... الخ.

(٤)

هنا تطرح إشكالية المنهج والنظرية.

هل يمكن الحديث عن منهج علمي واحد في علم الاجتماع على الرغم من تعدد مدارس هذا العلم واتجاهاته وتياراته ؟

اعتقد أن هناك تداخلاً بين المنهج والنظرية : إن قانون التناقض والملاءمة بين علاقات الإنتاج وطابع بالقوى الإنتاجية ودرجة تطورها، على سبيل المثال، هو نتيجة نظرية استخلصها ماركس من دراسة تاريخ تطور الإنتاج في المجتمعات البشرية. لكن هذا القانون يشكل، في الوقت ذاته، أساساً منهجياً لدراسة التغير في المجتمعات البشرية اللاحقة.

وأظن أن نظرية لينين في الإمبريالية، ونظرية سمير أمين في التطور اللامتكافئ، ونظرية يوهان غاتونغ البنيوية في الإمبريالية، ونظرية مدى عامل في نمط الإنتاج الكولونيالي ... أشكال من التطوير الإبداعي الخلاق لنظرية ماركس المذكورة، استناداً إلى الأساس المنهجي نفسه. غير أن كلا من الباحثين المشار إليهم طور أسساً منهجية جديدة للبحث، إضافة إلى المقولات النظرية التي استخلصها.

وهكذا، فعلى الرغم من أنني أتفق من حيث الجوهر، مع مايؤكده سمير أمين من أن الماركسية التي يجب الاستناد إليها هي «المنهج» الذي «يشير إلى المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها البحث ليكون علمياً» وليست النظرية التي «تنص على نتائج توصل البحث إليها»، وأنه يجب عدم الخلط «بين نقد النتائج المتوصل إليها ونقد المنهج المستخدم في التوصل إلى هذه النتائج» [٨]، إلا أنني لا أرى إمكانية وضع حد فاصل صارم بين المنهج والنظرية.

فلكل مدرسة اجتماعية أسسها المنهجية، ومقولاتها النظرية الأساسية، التي يمكن اعتبارها أحجار الزاوية في البناء النظري للمدرسة المعنية.

إن مقولات مثل : الطبقات الاجتماعية، الصراع الطبقي، نمط الإنتاج، البناء الفوقي... الخ، هي مرتكزات منهجية ومقولات نظرية أساسية في المادية التاريخية ؛ وكذلك فيما يتعلق بمقولات مثل : الدور، الوظيفة، النسق (المنظومة system) .. الخ في الوظيفية.

والسؤال هنا : هل يمكن للباحث استخدام المقولات، أو المنطلقات المنهجية، التي أنتجتها المدارس الاجتماعية المختلفة، دون أن يتخلى عن موقفه، أو عن «نظريته الخاصة» ؟

أعتقد أن الجواب هو نعم ! وأنا أتفق تماماً مع الطاهر لبيب في قوله : «إن نقد الوظيفية والبنيوية مثلاً لا يتناقض مع الرجوع إلى مفهومي الوظيفة والبنية أو إلى

غيرهما كمفهومي النظام (system) والنموذج (modele) في التحليل السسيولوجي. المسألة مسألة اختلاف في الاستعمال» [٩].

إن استخدام مهدي عامل لمفهوم البنية على نطاق واسع، بل وإحلاله هذا المفهوم محل مفهوم التشكيلة (formation) لا يجعله باحثاً بنيوياً، بل لعل إبداعه يكمن، بالتحديد، في استخدامه الخلاق لمقولات سسيولوجية مختلفة لإنتاج مفاهيم ومقولات جديدة أغنت اتجاهه النظري وأغنت البحث السسيولوجي بوجه عام. واستخدام حليم بركات لمفهوم المكانة الاجتماعية في معرض تحليله للطبقات الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر، يضيف بعداً جديداً لمفهوم الطبقات، ويساعد الباحثين العرب على مزيد من التعمق في دراسة البنية الاجتماعية - الطبقية للمجتمع العربي. (رغم أن مفهوم المكانة الاجتماعية مستعار من مدرسة أخرى مختلفة تماماً وأنه استخدم لأغراض مختلفة تماماً). وكذلك فيما يتعلق باستخدام سمير أمين لعددٍ كبيرٍ من الدراسات الاختبارية (الإمبيرية) أجراها هو أو غيره في عددٍ من بلدان العالم الثالث ليتوصل إلى صوغ استنتاجاته النظرية الهامة.

المسألة تكمن في حسن الاستخدام، أي في القدرة على تجاوز كل تمذهب، والاستعداد لصوغ استخلاصات نظرية جديدة، بغض النظر عن اتفاقها أو اختلافها مع استخلاصات نظرية سابقة، حتى ولو كانت استخلاصات المدرسة التي ينتمي إليها الباحث. وهنا تكمن القدرة على الإبداع.

فاستناداً إلى مفهوم «التشكيلة» طور غرامشي مفهوم الكتلة التاريخية وطور التوسير ومهدي عامل مفهوم «البنية» لحل مسائل جديدة طرحها الواقع التاريخي. واستناداً إلى مفهومي «المركز» و «المحيط» لفرانك وسمير أمين وزملائهما، طور يوهان غالتونغ «مركز المركز، محيط المركز، مركز المحيط، ومحيط المحيط» لإيضاح العلاقات المحددة بين هذه الجهات الأربع في المنظومة الإمبريالية الراهنة.

ومنذ عشرينات هذا القرن وإلى الآن ابتكرت السسيولوجيا الاختبارية (الإمبيرية) وطورت أساليب وتقنيات جعلت البحث الاجتماعي أكثر دقة وموضوعية وأوسع نطاقاً، وقدمت للمنظرين مواد غنية للتحليل كانت النظريات الاجتماعية التقليدية تفتقر إليها. ومجرد استخدام هذه الأساليب لا يجعل الباحث بالضرورة «إمبيريا» بل أقول أكثر من ذلك: إن صحة الأطروحات النظرية لاتثبت إلا بالدراسة الإمبيرية للواقع الاجتماعي المشخص (concrete). لكن هذا يختلف اختلافاً جوهرياً عن القول أن البحث السسيولوجي العلمي «الوحيد» هو البحث الإمبيري، كما أشرنا.

وهكذا، ومع الاعتراف بأن لكل مدرسة اجتماعية منهجاً أو (نهجا) [١٠] خاصاً بها، وأن الباحث الذي يتبنى المقولات النظرية لمدرسة ما يستخدم في بحوثه المنهج الخاص بهذه المدرسة، نؤكد أن أي بحث جديد، أصيل، إبداعي لابد أن :

(أ) يستفيد من جميع إنجازات العلم الاجتماعي (الحقائق التي تم الكشف عنها، والتقنيات والأساليب التي تم تطويرها)، ويستند إليها.

(ب) يتجاوز ما تم إنجازه بالكشف عن حقائق جوهرية جديدة في الواقع الاجتماعي المتجدد دائماً، وينتج أدوات جديدة لإنتاج المعرفة المطلوبة.

(٥)

ماهو الجوهري في الواقع الاجتماعي العربي، مما يجب أن ننصرف إليه في أبحاثنا ؟

الظواهر والمشكلات والأحداث الاجتماعية التي يمكن أن تكون موضوعاً للبحث السسيولوجي لا حصر لها، وهي متغيرة متجددة باستمرار لكن الباحث المجدد هو ذلك الذي يستطيع أن يرى في هذا الركام الفوضوي من الأحداث ما هو جوهري، أساسي، محدد (determinent).

ولست هنا بصدد إجراء جرد للدراسات الاجتماعية التي أجريت في الوطن العربي للنظر في طبيعة المشكلات التي تعالجها، وأسلوب المعالجة ونتائجها تمهيداً لتصنيف تلك الدراسات بحسب تجديدها أو أصالتها، رغم أن عملية الجرد والتصنيف هذه هامة جداً لبيان مدى ما وصل إليه البحث الاجتماعي العربي في إنتاج المعرفة الإبداعية، الأصيلة.

ومع التأكيد على أهمية عدد من الدراسات التي أنجزت في الآونة الأخيرة، وبخاصة خلال عقد الثمانينات، والتي يتسم بعضها بطابع إبداعي مميز، إلا أن معظم الدراسات الاجتماعية العربية يمكن تصنيفها في فئتين :

(أ) بحوث ميدانية لظاهرات متفرقة، شديدة التفاوت من حيث أهميتها وتأثيرها في بنية المجتمع العربي وحركته، يجريها باحثون من أقطار واتجاهات مختلفة، لا يربط بينهم أي نوع من التنسيق الذي يمكن أن يؤدي إلى صوغ استنتاجات عامة تعبر عن قانونية ما في المجتمع.

(ب) آراءٌ وتأملاتٌ نظرية عامة تعالج القضايا القومية والاجتماعية الكبرى في الوطن العربي (التجزئة والوحدة، التخلف والتقدم، الأمن القومي والأخطار الخارجية، الحرية والقمع، الدولة والمجتمع المدني، العدالة والظلم ... الخ) دون أن تتناول بالتحليل السسيولوجي المعمق أياً من هذه القضايا.

ونعتقد أن البحث السسيولوجي يجب أن يتجه نحو الربط بين هاتين الفئتين من الدراسات، بحيث يصبح كل بحث مستنداً إلى مقولات نظرية محددة يحاول إثباتها (أو تعديلها) من خلال دراساتٍ ذات طابع إمبيري.

ولإيضاح ما أرمي إليه أقدم النموذج التالي كمثالٍ لكيفيات الربط المقصودة :

نموذج (١)

للربط بين الدراسات الإمبيرية والمقولات النظرية في البحث السسيولوجي

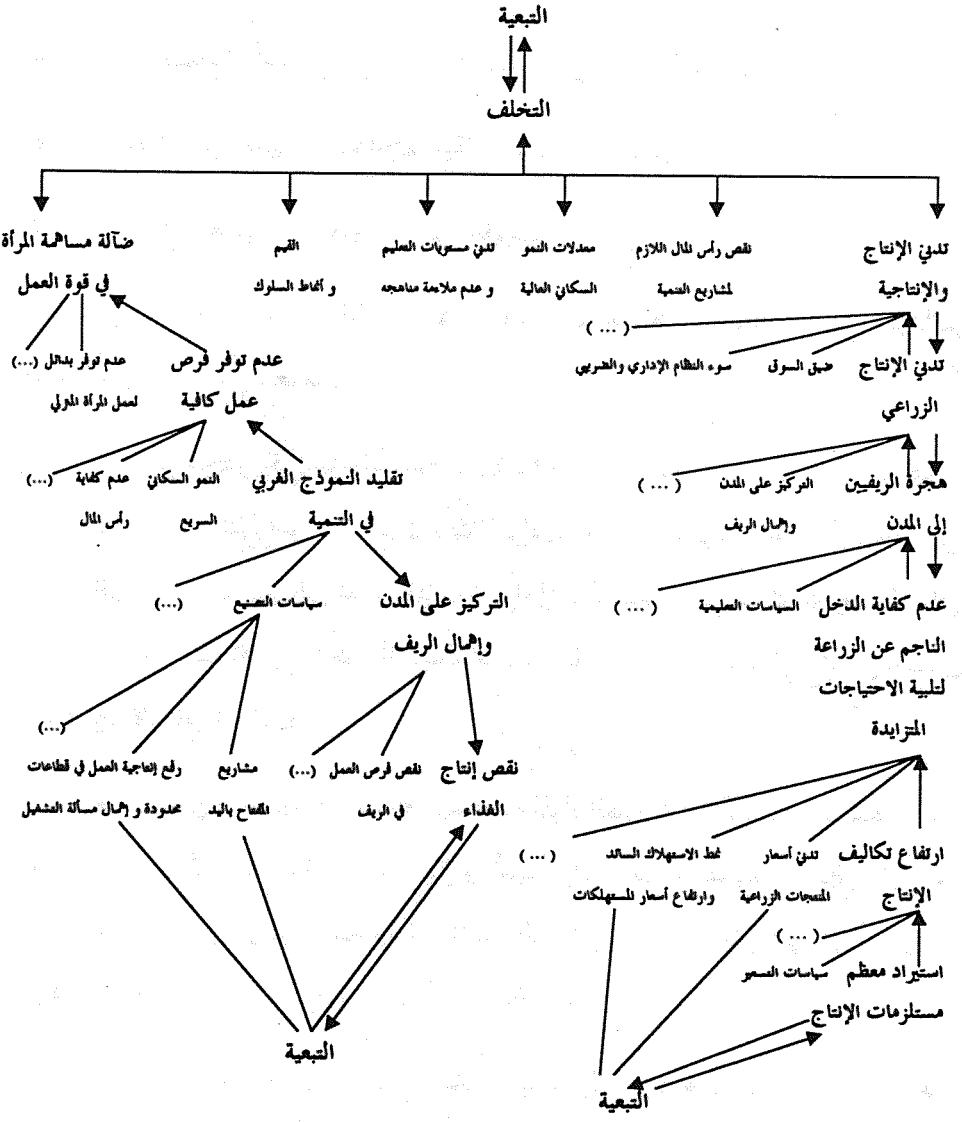

إيضاحات : ١- يشير المخطط إلى علاقة رئيسية واحدة بين الظاهرات (المتغيرات) ، و تشير الأقواس المنقطة إلى العلاقات الأخرى المحتملة دون أن تعني تحديد عددها أو أهميتها .

٢- يبين السهم الاتجاه الرئيسي للتأثير (من السبب إلى النتيجة) ، دون أن يعني ذلك عدم وجود تأثيرات معاكسة .

إن الذين يبحثون في التبعية والتخلف كسمتين أساسيتين من سمات المجتمع العربي، يكتفون عادة بتأكيد مقولات عامة مثل :

- التبعية للنظام الرأسمالي هي السبب الأساسي في تكوين التخلف وإعادة إنتاجه.
- التبعية تعرقل تحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية حقيقية.
- التبعية تمنع العرب من تحقيق أهدافهم القومية ... الخ.

دون محاولة الكشف عن الآليات الاجتماعية المشخصة (concrete) التي يتم تأثير التبعية من خلالها في مجتمعنا العربي.

أما الذين يبحثون في ظاهرات اجتماعية مشخصة، كالهجرة الريفية مثلاً، فيكتفون بالبحوث الميدانية التي تقوم على فرضيات العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة الشائعة في بحوث الهجرة، ويصلون إلى تعداد لتلك العوامل لا يختلف، من حيث الجوهر، في أي مجتمع عن المجتمع الآخر، وتكون النتيجة تحصيل حاصل، بسبب عدم البحث عن العامل المحدد بين الأسباب المذكورة.

ويعدد الذين يبحثون في ضآلة مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي، العوامل المؤدية إلى هذه الظاهرة : كالجهل والأمية، والعادات والتقاليد، وسيطرة الرجال، ونقص الوعي بالحقوق والواجبات، وتأثير الدين الإسلامي (أو ما ينسب إليه زوراً)، وعدم حل قضية العمل المنزلي والعناية بالأطفال ... الخ.

بدلاً من ذلك نقترح، في النموذج المشار إليه، دراسة الظاهرتين المذكورتين (الهجرة الريفية وضآلة مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي) في إطار الأطروحة النظرية

حول التبعية كعامل محدد في تكوين التخلف وإعادة تكوينه باستمرار عن طريق إعادة تكوين مظاهره (ومنها الظاهرتين موضوع البحث).

إن الدراسة الإمبيرية للهجرة الريفية في أحد الأقطار العربية، والتي تعتمد على المعطيات الإحصائية المتوفرة وعلى البحوث الميدانية، تهدف، في مثالنا، لا إلى مجرد تعداد العوامل المؤثرة في الهجرة، بل بالدرجة الأولى إلى التأكد من صحة الفرضية القائلة: إن التبعية للنظام الرأسمالي العالمي هي العامل الأساسي المحدد لهذه الهجرة (نتيجة اندماج الريفيين في السوق ورخص أسعار منتجاتهم بالمقارنة مع أسعار احتياجاتهم الإنتاجية والاستهلاكية).

كما أن دراسة ظاهرة ضآلة مساهمة المرأة في قوة العمل، يجب أن تهدف إلى التأكد من صحة الفرضية نفسها. أي أن نقص المساهمة هذه ناجم بالدرجة الأولى عن عدم توافر فرص العمل، الناجم بدوره عن سياسات التنمية التي اتبعت في الأقطار العربية وأدت إلى تكريس تبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي.

وهذا لايعني بالطبع إهمال العوامل الأخرى (كمستوى التعليم، أو المعدلات المرتفعة لنمو السكان، أو العادات والتقاليد أو غيرها ...)، لكن التركيز هنا ينصب على محاولة إثبات (أو نفي) وجود عامل حاسم مشترك لعدد من الظاهرات الاجتماعية، بغية التحقق من صدق أطروحة نظرية معينة، أو صوغ أطروحة نظرية جديدة.

ويمكن أن ينطلق الباحث من أساس نظري آخر كنظرية التحديث القائلة إن العامل الأساسي المحدد للتخلف يكمن في ركود المجتمع واستمرار هيمنة أنساقه التقليدية وبطء عملية تحديثه، تلك العملية التي تعني تغييراً جذرياً في البناء الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي والثقافي للمجتمع بحيث تتغير أنظمة الإنتاج وأساليب العمل والنظام التعليمي ومنظومة القيم والعادات وأنماط السلوك ... الخ.

لكن أنصار هذا الإتجاه يكتفون عادة بأخذ الأمثلة من البلدان الصناعية المتقدمة كدليل على أن تلك التغيرات الجذرية الشاملة هي التي أدت إلى تقدم البلدان المذكورة، متجاهلين العوامل التاريخية المختلفة، والخصائص المميزة لكل شعب أو أمة.

ويفعل الباحثون الذين يبالغون في التأكيد على الخصوصية الشيء نفسه عندما يرفضون التحديث بدعوى أنه لا يناسب مجتمعاتنا.

ما نقترحه على الباحثين الاجتماعيين العرب هو إجراء دراسات إمبيرية (اختبارية) للواقع الاجتماعي بوجه عام، وللواقع المميز للأقطار أو الأقاليم العربية المختلفة بوجه خاص للتأكد من صحة الأطروحات النظرية المشار إليها.

فإذا أخذنا الظاهرتين المشار إليهما في النموذج الأول (هجرة الريفيين إلى المدن وضآلة مساهمة المرأة في قوة العمل) يمكن أن يكون نموذج الربط بين مقولات نظرية التحديث والدراسات الاختبارية للظاهرتين المذكورتين على النحو التالي :

نموذج (٢)

للربط بين الدراسات الإمبيرية والمقولات النظرية في البحث السسيولوجي

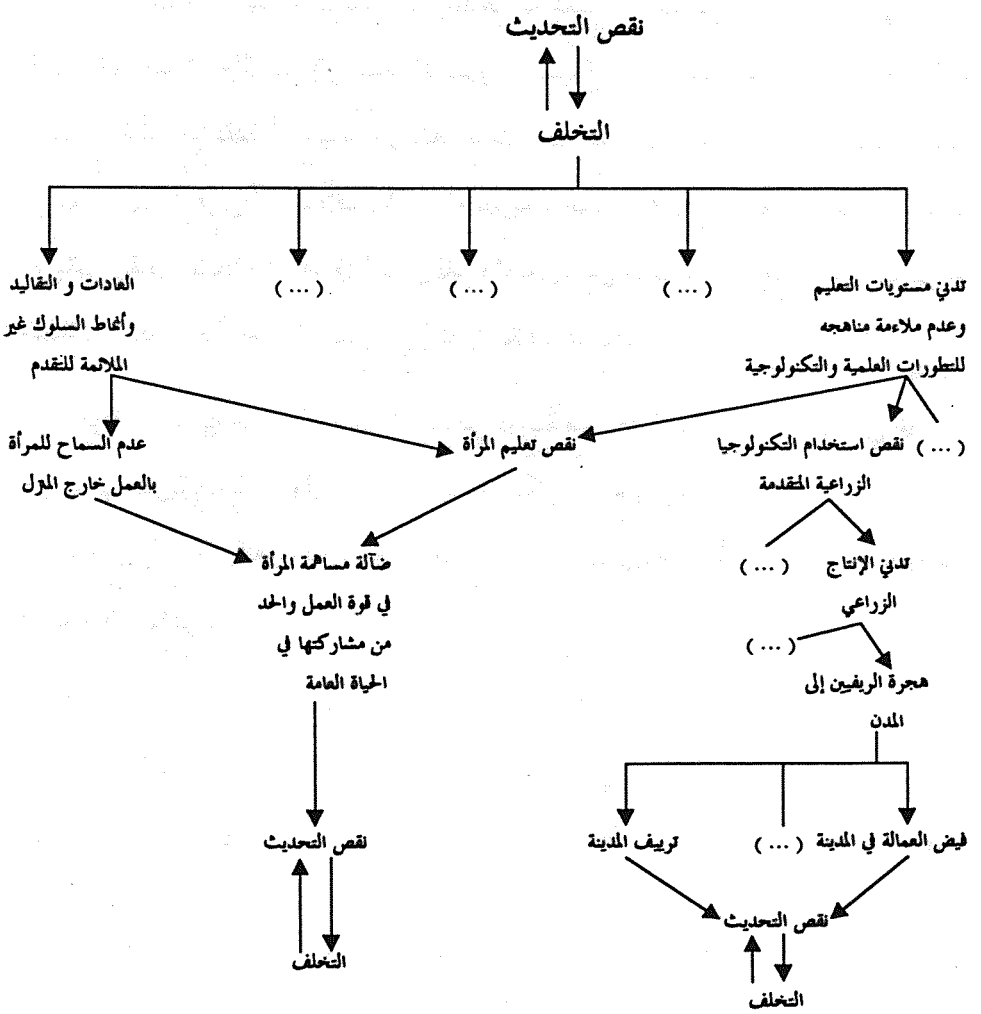

وبالطريقة نفسها يمكننا البحث في العلاقة بين ظاهرة اجتماعية ما (كظاهرة الفقر مثلاً) وبعض خصائص النظام السياسي (مثل غياب الدميقراطية).

إن دراسة أية ظاهرة فرعية من الظاهرات المشار إليها في النموذج التالي (انظر نموذج ٣) كظاهرة «البيروقراطية والمركزية الشديدة» أو هيمنة العلاقات العائلية أو العشائرية أو المناطقية أو غيرها من العلاقات بالتي نسميها «علاقات غير مؤسساتية» يجب أن تبحث في إطار علاقتها بمقولة نظرية محددة (هي العلاقة بين الفقر وغياب الديمقراطية في مثالنا هذا). كما يمكن للباحث أن يدرس خصائص التركيب الاجتماعي أو خصائص بعض أجزاء هذا التركيب في إطار العلاقة نفسها.

فإذا تضافرت جهود الباحثين العرب في دراسة مختلف أوجه البناء الاجتماعي انطلاقاً من أسس نظرية محددة، وإن كانت مختلفة، نكون أمام بحث سسيولوجي عربي أصيل ومجدد. بل أجازف بالقول : إننا بهذا نكون قد بدأنا السير باتجاه تأسيس مدرسة عربية في البحث الاجتماعي.

نموذج (٣)

للربط بين الدراسات الإمبيرية والمقولات النظرية في البحث السسيولوجي

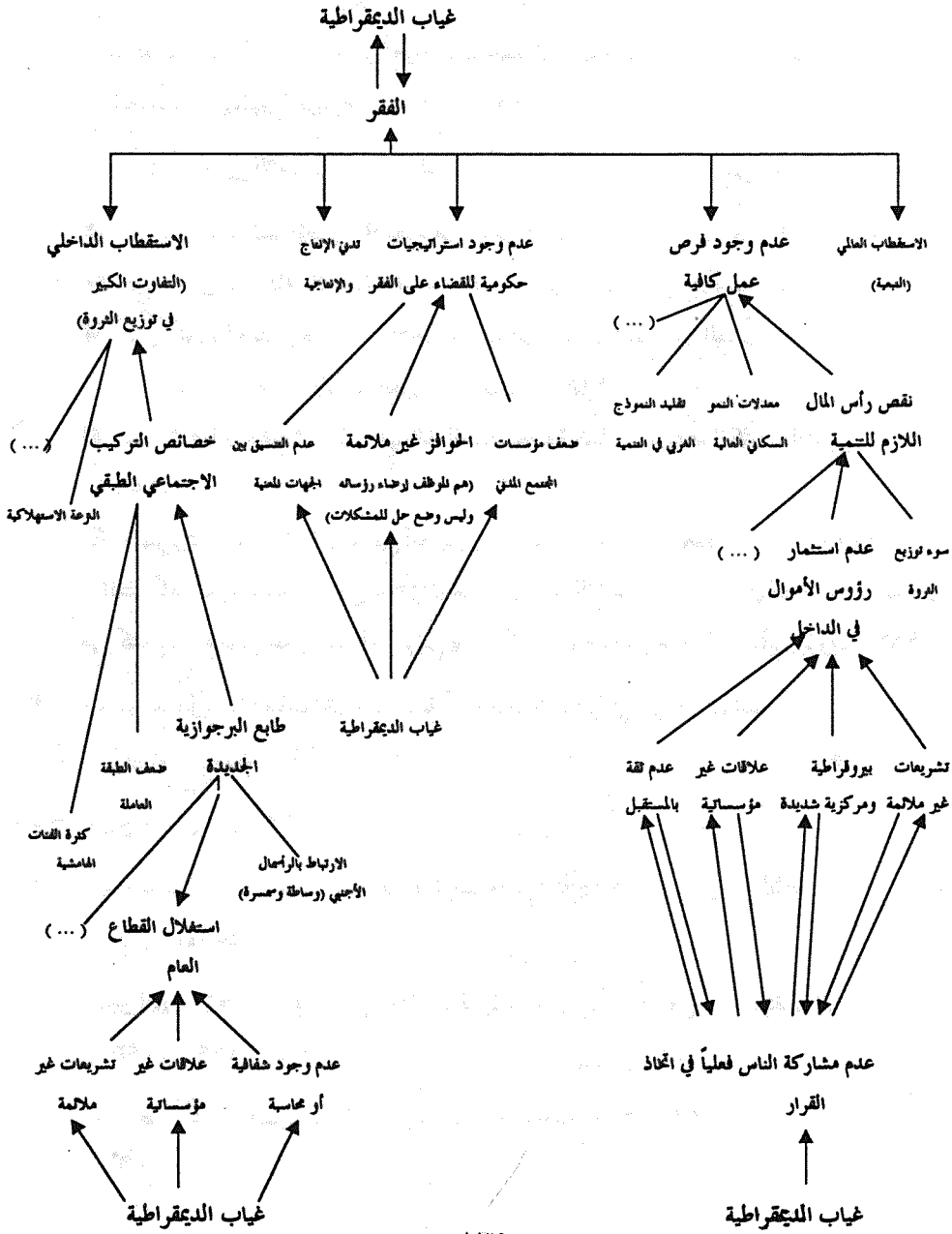

المراجـــع

١ - عبد الصمد الديالمي، (في حوار أجراه معه حمداش عمار حول وضع البحث السسيولوجي في المغرب، «المستقبل العربي»، عدد ١٣٤، ١٩٩٠م.

٢ - كتب خلال العقدين الأخيرين عدد من الدراسات حول هذا الموضوع. انظر على سبيل المثال :

- عبد الباسط عبد المعطي، التبعية في العلم الاجتماعي، «الوحدة»، عدد ٤٥، ١٩٨٨ .
- عبد الخالق عبد الله، التبعية والتبعية الثقافية، «المستقبل العربي»، عدد ٨٣، ١٩٨٦.
- سمير نعيم أحمد، بحوث علم الاجتماع والالتزام بقضايا الإنسان العربي، (ورقة مقدمة لمؤتمر علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي)، الكويت، ١٩٨٤.
- فيصل دراج، وضع الثقافة في ظل التبعية، «قضايا فكرية»، الكتاب الثاني، القاهرة، ١٩٨٦.
- خضر زكريا، الباحث الاجتماعي العربي والسياسة، «الوحدة»، العدد ٥٨/٥٩، ١٩٨٩.

انظر كذلك بحوث كل من : عزت حجازي، سالم ساري، عبد الباسط عبد المعطي في كتاب : «نحو علم اجتماع عربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

٣ - مهدي عامل، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، ط ٥، الفارابي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٢٢.

٤ - المرجع السابق، ص ٣٧١.

٥ - انظر مصطفى عمر التير، ملاحظات حول استخدام النهج العلمي في دراسة الظاهرة الاجتماعية، «الوحدة»، عدد ٥٠، ١٩٨٨.

٦ - سمير أمين، الاجتهاد والإبداع في الثقافة العربية أمام تحديات العصر، «المستقبل العربي»، عدد ١٣٣، ١٩٩٠.

٧ - انظر خضر زكريا، النظريات الاجتماعية المعاصرة، جامعة دمشق، ١٩٨٩.

٨ - انظر سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٧٩.

٩ - الطاهر لبيب، سسيولوجية الثقافة، دار ابن رشد، عمان، ١٩٨٦، ص ١٦ - ١٧.

١٠- قد نتفق مع مصطفى عمر التير في التمييز بين «المنهج» و «النهج العلمي»، لكننا لا نرى رأيه في أن هذا النهج يجب أن يكون واحداً عند جميع الباحثين، وأن له «صفات أربع» لا تتغير. (انظر التير، المرجع المذكور).